مصطلحات عامل النصب في المفاعيل وأشباهها بين المفسرين والنحويين

قاسم رحيم حسن السلطاني
مركز وثائق ودراسات الحلة

المقدمة

بدأ المصطلح النحوي بالظهور مع بداية الدرس النحوي وكان ذلك في القرن الأول للهجرة والراجح أن أول مصطلح نحوي ظهر على يد الإمام علي (ع) في وقت لم يُعرف فيه علم النحو بعد، وقد ذُكر ذلك في الصحيفة التي أعطاها الإمام لأبي الأسود الدؤلي في حده للكلام العربي بأنه اسم وفعل وحرف وجاء بعده أبو الأسود الدؤلي ومن تبعه فتعددت المصطلحات وكثرت دلالاتها، إلا أن أقدم ما وصل إلينا من مصطلحات في كتاب نحوي هو ما جاء في كتاب سيبويه وسبقه الخليل في كتابه العين إلى ذكر كثير من تلك المصطلحات. وسبب اهتمامنا بدراسة المصطلح النحوي عند المفسرين، وموازنة بآراء النحويين، لان المفسرين الفريق الثاني الذين اهتم بالدرس النحوي إن لم يكن الأول فاغلب الدراسات تثبت أن بدايات الدراسات النحوية أول ما نشأت عند المهتمين بالقرآن الكريم من قراء ومفسرين، ثم وضع القياس واستقلت الدراسات النحوية عن كتب القراءات و التفسير. ولان أحداً من الباحثين لم يول المصطلح النحوي عند المفسرين الاهتمام بالدراسة والبحث كما هو عليه عند النحويين، فقد حاولنا أن نبين اثر المفسرين في تطور دلالة المصطلح عند النحويين.

والمتتبع للمصطلح النحوي عند المفسرين يجده ميسرا غير معقد لأنه لم يخضع لقوانين النحاة من قياس وتعليل وغير ذلك، إذ لم يكن هم المفسر أن يضع مصطلحا يقع تحته موضوعات كثيرة وإنما كانت غايته الكشف عن معاني الألفاظ ودلالاتها بأوضح العبارات وأدقها، ولهذا نشأ الخلاف بين الكوفيين والبصريين لان البصريين كان همهم إحصاء ما يمكن حصره من الموضوعات النحوية تحت اقل المصطلحات، أما المفسرون لم يكن ذلك همهم، كما انعكس تعاملهم مع النصوص المقدسة على الكلام الذي يدونه فنقلوا لنا الروايات النحوية في الغالب كما هي. ثم تفرعت بعد ذلك المذاهب النحوية إلى بصري وكوفي وصارت المصطلحات التي ينفرد بها كل مذهب دليل يقوي مذهبه النحوي.

وقد حاولنا في بحثنا هذا أن نبين الدلالة النحوية للمصطلح عند المفسرين والموازنة بينها وبين دلالته عند النحويين من كلا المدرستين الكوفية والبصرية إذ لم نجد الاهتمام الذي يتناسب وحجم الآراء والدراسات التي كانت مبثوثة في كتبهم.

ولان فهم المصطلح يؤدي إلى فهم النصوص وذلك يؤدي إلى فهم موضوعات العلوم، فلكل علم موضوعات ومصطلحات تعبر عنها فلابد من اتفاق أهل كل علم على أسماء لموضوعاتهم، لذلك نشأ علم المصطلح، فجدير بنا أن نعتمد كتب التفسير مصدرًا للنحو العربي لأنها حافلة بكثير من مسائله ومصطلحاته فهي تمثل مرحلة من مراحل التيسير النحوي ، ومن أشهر هذه التفاسير التي عنيت بالدرس النحوي وآراء النحويين ومصطلحاتهم جامع البيان في تأويل أي القران للطبري التبيان للطوسي ومجمع البيان للطبرسي والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، لذا ينبغي أن يجمع كل ما بثه المفسرون في كتبهم من مصطلحات نحوية كي تكتمل دراسة المصطلح النحوي وباقي فروع اللغة ، من نحو وصرف وصوت.

وقد قسمنا البحث على تمهيد: تضمن دلالة المصطلح عند اللغويين والنحويين والمفسرين والفرق بين المصطلح والتعريف والمصطلح و الحد والحد والرسم.

ودراسة: تضمنت دلالة مصطلحات عامل النصب في المفاعيل واشباهها والعلل الناصبة لها عند كل من اللغويين ونحويي البصرة والكوفة والمفسرين.

التمهيد: المصطلح و الحد في اللغة والاصطلاح

قبل البدء بدراسة مصطلحات عامل النصب لابد من التعريف بالمصطلح عند أهل اللغة والنحويين وحده عند المفسرين والتفريق بينه وبين الحد والرسم لان كتب التفسير حافلة بالحدود ولاسيما المصطلحات التي نحن بصدد دراستها في بحثنا هذا، والمتتبع للكثير من أبواب النحو في كتاب سيبويه ومن سبقه من اهل العربية يجدهم يعبرون عن المصطلح النحوي وغيره من الموضوعات بعبارات عدة قد تزيد على الخمس كلمات أحيانا أو أكثر وهذا ما يسمى التعريف بالموضوع ثم وضعوا لهذه الأبواب مصطلحات وحدود تبين مفهومه،وحاول التابعين لهم الاختصار، فتعددت المصطلحات لهذا السبب لم يكن المصطلح مستقرا في كتب المتقدمين ويكتنفه الغموض لذا اندثرت بعض تلك المصطلحات على الرغم من انطباقها على المفاهيم التي وضعت لها وجاءت مصطلحات جديدة اكثر اختصارا وبرأي البعض أكثر شمولية لمصاديق الموضوعات.

فالمصطلح في اللغة:هو الاتفاق.

قال الخليل: ((صلح ... والصلح: تصالح القوم بينهم))[١] ((وتصالح القوم و(اصطلحوا) وهو (صالح)))[٢] و(((اصطلح) القوم:زال ما بينهم من خلاف. و– على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا (تصالحوا): اصطلحوا (الاصطلاح): مصدر اصطلح. و – اتفاق طائفة على شيء مخصوص، لكل علم اصطلاحاته))[٣]((والصلاح) بالكسر مصدر (المصالحة) والاسم (الصلح) يذكر ويؤنث. وقد (اصطلحا) و (تصالحا) و (واصّالحا) بتشديد الصاد))[٤] .

المصطلح في الاصطلاح

كل وحدة (لغوية) دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما [٥]. وقيل هو التسمية التي تحدد ماهية الشيء بمجموعة من التصورات المنطقية المميزة له[٦].

أما الحد لغة:فأصله (حدد): وهو: الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود. وفصل ما بين كل شيئين: حد بينهما. ومنتهى كل شئ: حده، ومنه: أحد حدود الأرضيين وحدود الحرم[٧]. والحد: المنع... ويقال للسجان حداد، لأنه يمنع من الخروج [٨]. وقيل: ((الحد

---

١ العين – الخليل بن احمد الفراهيدي: ٢ / ١٠٠١

٢ المصباح المنير – الفيومي: مادة (صلح): ٣٤٥

٣ المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية ، إبراهيم مصطفى و آخرون: ٥٢ مادة (صلح)

٤ ينظر:الصحاح– الجوهري : مادة صلح ٣٦٧

٥ مقدمة في علم المصطلح – د. علي ألقاسمي:٢١٥

6 ينظر: الوضع والاصطلاح في النظرية اللغوية العربية (رسالة دكتوراه):١٩

7 لسان العرب – ابن منظور: ٣ / ١٤٠ ، وينظر: القاموس المحيط – الفيروز آبادي: ١ / ٢٨٦ و مجمع البحرين – الشيخ ألطريحي: ١ / ٤٧٢

8 الصحاح – الجوهري: ٢ / ٤٦٢

(تمييز الشئ عن الشئ)...وفى حاشية البدر القرافى لو قال تمييز شئ عن شئ كان أولـى لان المعرفـة إذا أعيدت كانت عينا فكأنه قال تمييز الشئ عن نفسه بخلاف النكرة فإنها تكون غيرا)) [9].

وقد ذكر أبو هلال العسكري فروقا كثيرة بين الحد وبعض الموضوعات ومنها الاسم وقد يريد بـه المصطلح فيرى إن الحد يوجب المعرفة بالمحدود من غير الوجه المذكور في المسألة عنه فيجمـع للسـائل المعرفة من وجهين. وفرق آخر وهو أنه قد يكون في الأسماء مشترك وغير مشترك مما يقع الالتباس فيه بين المتجادلين فإذا توافقا على الحد زال ذلك. وفرق آخر وهو أنه قد يكون مما يقع عليه الاسم ما هو مشكل فإذا جاء الحد زال ذلك. مثاله قول النحويين الاسم والفعل والحرف. وفي ذلك إشكال فإذا جاء الحد أبان. وفـرق آخر وهو أن الاسم يستعمل على وجه الاستعارة والحقيقة فإذا جاء الحد بين ذلك وميزه.

والحد ما أبان الشئ وفصله من أقرب الأشياء بحيث منع من مخالطة غيره له وأصله في العربيـة المنـع ، والحد لا يكون إلا لما له غير يجمعه وإياه جنس قد فصل بالحد بينه وبينه ، والحد هو المانع للمحـدود مـن الاختلاط بغيره والشئ لا غير له ولو كان له غير لما كان شيئا كما أن غير اللون ليس بلون فتقول ما حقيقة الشئ ولا تقول ما حد الشئ. وفرق آخر وهو أن العلم بالحد هو علم به وبما يميزه . أما الفرق بـين الحـد والرسم: أن الحد أتم ما يكون من البيان عن المحدود. والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد. ولابد للحد من الأشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه والرسم غير محتاج إلى ذلك. وأصل الرسم في اللغة العلامة ومنه رسوم الديار. وفرق المنطقيون بين الرسم والحد فقالوا الحد مأخوذ من طبيعة الشئ والرسم من أعراضه.[10].

الحد في الاصطلاح

هو ((الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة حتى لا يخرج منه ما هو فيه ، ولا يدخل فيه ما لـيس منـه))[11] وقال الرضي الاسترابادي: لا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظا، بل الواجب استعمال المشهور المتعـارف منها فيها، لان الحد للتبيين[12]، لأنه إنما يذكر لبيان ماهية الشئ، لا لبيان استغراقه [13]. ولا يورد في الحدود إلا الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها [14] وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفـاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر.[15] لأن المراد في الحدود: أن يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد[16]

دلالة المصطلح عند النحويين و المفسرين

إن دلالة المصطلح النحوي عند المفسرين لم تختلف عما هي عليه عند النحاة واللغويين في كثير من استعمالاتهم ، لكننا نجدهم يتفقون مع الأصوليين بعدم تفريقهم بين اللفظ والمعنى بخلاف ما عنـد النحـويين والصرفيين واللغويين في كثير من الموضوعات ، وهناك من يرى أن أهمية المصطلح تكمن في لفظه ومنهم من ان اهميته تكمن في دلالته لا في لفظه وفيما يأتي أوجه الخلاف:

---

9 تاج العروس – الزبيدي: ٢ / ٣٣١

10 ينظر: الفروق اللغوية– أبو هلال العسكري : ١٧٧

11 المصطلح الفلسفي عند العرب – عبد الأمير الاعسم: ١٦٥

12 شرح الرضي على الكافية – رضي الدين الأسترابادي: ١ / ٢٢

13 المصدر نفسه : ١ / ٢٤

١٠ المصدر نفسه : ١ / ٤٠

15 المصدر نفسه : ١ / ٥١

16 المصدر نفسه : ٢ / ٧

أولا: من ناحية اللفظ:

لم يفرق المفسرون على سبيل المثال في استعمالهم للمصطلح بين مفهوم المصدر – الذي عبروا به عن المفعول المطلق في احد دلالاته – واسم المصدر سواء كان جاريا على فعله نحو(ضَرْب) و(ضَرَبَ)، أو غير جار على فعله نحو(وضوء)، (توضأ)، والمصدر كما هو معلوم في اللغة هو: ((ما صدر عنه الفعل وكان أصلا له ، من صدرت الإبل رجعت بعد أن شربت والإبل صادرة والموضع الذي رجعت عنه مصدر لها كما كان حين وردت إليه موردا لها))[17]، ومثال استعمال المصدر بمعنى اسم المصدر تأويل قوله تعالى: { كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ }[18] قال الطبري: ((اخرج (الكتاب)مصدّراً من غير لفظه))[19].

أما النحويون فقد فرقوا بين المصدر واسمه فعدوا ما كان جاريا على فعله (مصدرا)، وما لم يكن جاريا على فعله (اسم مصدر) و اسم المصدر هو اللفظ الدال على الحدث ، ثم قسموه على نوعين:

١-ما كان أوله ميماً مزيدة لغير مفاعلة (المضرب)مصدر ميمي.

٢-ما كان لغير ثلاثي (وضوء) ما لم يكن جاريا على فعله.

ج-ويضيف بعضهم نوعا ثالثا وهو ما كان من أسماء الأحداث علما كـ(سبحان)علما للتسبيح [20].

والشائع عند النحاة أن يطلق اسم المصدر على الذي لم يجر على فعله من المصادر

ثانيا: أما من ناحية المعنى أيضا لا يفرقون بين المصدر واسمه.

ومثال اخر استعمل المفسرون مصطلح الصرف معبرين به عن المنتصب بعد احد حروف العطف المسبوق بنفي اواستفهام او امر ولم يفرقوا بين ما كان بعد (واو الصرف) التي للمصاحبة اسما أم فعلا وهذا مذهب الكوفيين بخلاف البصريين إذ فرقوا بين الاسم الذي يأتي بعد واو المعية واشترطوا أن يكون اسما وسموه (المفعول معه) أما إذا جاء بعدها فعلا ينتصب بأن مضمرة، وهناك الكثير من مسائل الخلاف في المصطلح بين الفريقين.

مصطلحات عامل النصب في المفاعيل وأشباهها
بين المفسرين والنحويين

إن مسألة العامل الناصب للمفاعيل وأشباهها من مسائل الخلاف المهمة التي ظهرت بين النحويين وهذا الخلاف انجر إلى المفسرين في أثناء تفسيرهم وتحليلهم لنصوص القران الكريم ، لان الشواهد التي استعملها النحاة كانت المادة التي اعتمدها المفسرون في تفسيرهم لتلك الآيات ، ولهذا السبب جمعنا آراء النحاة وآراء المفسرين بعد الرجوع إلى المعنى اللغوي للمصطلحات التي عبر بها أصحاب المعاجم اللغوية والنحاة والمفسرين عن مفهوم هذا العامل.

وهناك مصطلحات استعملها النحاة والمفسرون وأهل اللغة للتعبير عن العوامل في المفاعيل وأشباهها و علة النصب فيها هي: ((**الصرف** ، و **الخلاف** ، و**الخروج**)) وهي مصطلحات مرادفة لمصطلح ((المفعولية)) أو ((الفضلة)) أو ((الخروج عن حد الإسناد)) فيما شاع عند نحويي البصرة وهذا الاختلاف في المصطلح قد يعود إلى الاختلاف في مفهوم الموضوع نفسه لدى كل منهم فعليه لابد من الرجوع إلى معان

17 شرح عيون الإعراب – المجاشعي: ١٦٨

18 النساء٢٤

19 جامع البيان – الطبري:٨/ ١٦٩

20 ينظر:البحث النحوي عند الأصوليين – د. مصطفى جمال الدين : ١٠١

هذه المصطلحات عند النحويين أولا ثم نبين التطور الدلالي لها ثم الكشف عن مفاهيمها الحقيقية والباب النحوي الذي سيدور فيه بحثنا هو باب المنصوبات، و تعد الفتحة في هذا الباب علما كون الكلمة **خارجة** عن نطاق الإسناد أو الإضافة [٢١] أو المعنى الذي قبله أو مخالفة الثاني للأول وهذا مذهب الخليل إذ اعتل لنصب المستثنى بالا بأنه ((إنما نصب المستثنى هنا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره))[٢٢] ولم يعتل لذلك فعل أو عامل كما ذهب إلى ذلك نحويو البصرة وهذا رأيه في اغلب أبواب المنصوبات التي أملاها على سيبويه ومنها باب ما ((ينتصب على انه ليس من اسم ما قبله ولا هوهو ، نحو هو جاري بيتَ بيتَ)) ، وباب ما ينتصب على انه ليس من الأول ولا هوهو ، نحو هذا عربي محضاً)) [٢٣] أي أن هذا المنصوب لا علاقة له بما قبله في حكم أو معنى اختص به الأول[٢٤] وقد بين علة النصب في المنصوبات بقوله: ((اعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب على انه ليس من اسم الأول ولا هوهو)) [٢٥] وهو بذلك يتفق ورأي الكوفيين بالنصب على الخلاف، وهذا مذهب الفراء ومن تبعه من نحويي الكوفة في نصب ما عرف عند البصريين بالمفعول معه والفعل المضارع المنصوب المتصل به فاء السبب والواو الدالة على المصاحبة وحروف العطف المسبوقة بجحد أو استفهام أو نهي.ووجدنا المبرد أيضا يقول بالنصب على الخلاف بقوله: ((ما تأتيني فتحدثني. فالنصب يشتمل على معنيين يجمعهما أن الثاني مخالف للأول))[٢٦] وفي باب الفاء وما ينتصب بعدها قال ((كان النصب، لان الثاني على خلاف الأول))[٢٧].

إذن العلة الحقيقية عند النحويين الأوائل والمفسرين لنصب المفاعيل وأشباهها هو الخلاف أو الخروج لكن من جاء بعدهم اتخذ مذهبا جديدا خاضعا للقياس والفلسفة والاهتمام بالعامل وترك المعنى الحقيقي للنحو العربي فتركوا هذه المصطلحات ضمناً منهم أنهم وجدوا عبارات أكثر اختصارا للتعبير عن موضوعات النحو، وفيما يأتي تعريف بالمصطلحات التي نراها اقرب ما تكون لجوهر الدرس النحوي.

الصرف

استعمل اللغويون والنحويون والمفسرون مصطلح (الصرف) لكثير من المفاهيم، فلو تتبعنا معناه في اللغة فأننا نجد معناه الخلاف فقيل: ((الصرف: أن تصرف إنسانا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك. وصرف الشئ: أعمله في غير وجه كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه، وتصرف هو. وتصاريف الأمور: تخاليفها، ومنه تصاريف الرياح والسحاب... تصريف الرياح صرفها من جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السيول والخيول والأمور والآيات، وتصريف الرياح: جعلها جنوبا وشمالا وصبا ودبورا فجعلها ضروبا في أجناسها. وصرف الدهر: حدثانه ونوائبه. والصرف: حدثان الدهر، اسم له لأنه يصرف الأشياء عن وجوهها، وقول صخر:

عاودني حبها، وقد شحطت صرف نواها فإنني كمد أنث الصرف لتعليقه بالنوى

---

[21] في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٠

[22] الكتاب: ٣٦٩/١

[23] الكتاب: ٣٧٤/١

[24] في النقد العربي نقد وتوجيه: ٨٣

[25] الكتاب: ٣٧٥/١

[26] المقتضب – للمبرد: ١٦/٢

[27] المصدر نفسه: ١٤/٢-١٦

وجمعه صروف. والصرفة: خرزة من الخرز التي تذكر في الأخذ، قال ابن سيده: يستعطف بها الرجال يصرفون بها عن مذاهبهم ووجوههم)) [٢٨].

أما النحويون فاستعملوه في أكثر من باب كاستعماله عند البصريين مقابل ما شاع عند الكوفيين بـ (الاجراء) و أُستعمل ايضا بمعنى التنوين و الميزان الصرفي.

اما الكوفيون فقد استعملوه اشبه ما يكون بالعلة المعنوية لنصب الفعل المضارع او الاسم المنتصب الذي يأتي بعد حروف العطف ولاسيما (الواو) التي سماها الزجاجي[(٢٩)] وابن هشام بـ (واو الصرف) [(٣٠)] وسماها الرضي (الواو الجمعية) [(٣١)] وسماها البصريون (واو المعية)[(٣٢)].

والصرف في اصطلاح

يقابل مصطلح (الصرف) في احد موارده المفعول معه عند البصريين الذي هو: ((اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه)) [٣٣] وشرطه عند جمهور النحاة أن يكون المفعول معه فاعلا في المعنى نحو: جئت أنا وزيدا. وقمت أنا وزيدا [٣٤]،وان يكون اسما يصل الفعل إليه بواسطة الواو، بخلاف سائر المفاعيل[٣٥]. أما مفهومه عند الكوفيين فهو عامل نصب الفعل المضارع ، او الاسم بعد احد حروف العطف وحده: ((أن يجتمع فعلان ببعض حروف العطف ، فينصب الفعل الذي بعد حرف العطف على الصرف لأنه مصروف أي مبعد عن معنى الفعل الأول ، ويكون ذلك مع نفي أو استفهام أو نهي أو أمر في أول الكلام مثل: لا اكره شيئا وأحبه لك فلا النافية التي قبل اكره لا يحسن إعادتها مع وأحبه لك لأننا إذا قلنا لا اكره شيئا ولا أحبه لك فسد المعنى المراد ولذلك قالوا الفعل أحب ليس معطوفا على اكره فلمخالفته له وأبعاده عن معنى النفي كان منصوبا وعامل النصب فيه هو الصرف)) واشترطوا فيه حروف أبرزها (واو الصرف) وهي احد اقسام الواو المفردة ، والواو المفردة اقسام – تخرج لكثير من المعاني عد لها الفيروز ابادي ما يقارب سبعة وعشرون قسما- نذكر منها قسمين [٣٦]:

١- الواو العاطفة لمطلق الجمع ، فتعطف الشئ على مصاحبه: {فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ }[٣٧] وعلى سابقه: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ }[٣٨] وعلى لاحقه: {كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }[٣٩]. وإذا قيل: قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل. ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ[٤٠] : {إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ }[٤١]

---

28 لسان العرب – ابن منظور: ٩ / ١٨٩

29 ينظر:حروف المعاني: ٣٦.

30 ينظر:مغني اللبيب: ٢/ ٣٦١.

31ينظر: شرح الرضي على الكافية – رضي الدين الأستراباذي: ٤ / ٥٤ و ينظر:خزانة الأدب: ٨/ ٥٦٤ هامش رقم (٤).

32 ينظر:الكتاب: ٣/ ٤١ ؛ والمقتضب: ٢ / ٢٥، ٢٧.

33 شرح قطر الندى – ابن هشام: ٢٣١

34 نيل الأوطار – الشوكاني: ٣٢٨/٥ وينظر:،- فتح الباري – ابن حجر:٣٠٣/٤

35 شرح الرضي على الكافية – رضي الدين الأستراباذي: ٢٩٦/١

36 القاموس المحيط – الفيروز آبادى:٤/ ٤١٤

37 العنكبوت١٥

38 الحديد٢٦

39 الشورى٣

40 القاموس المحيط – الفيروز آبادى: ٤ / ٤١٣

٢- (واو الصرف): وهي موضوع بحثنا، والمراد بها الواو التي ينصب بعدها المضارع في جواب الأمور المعروفة، لأنها تصرف ما بعدها عن ظاهر العطف الذي هو أصلها ، قال الزركشي: (واو الصرف) ومعناها إن الفعل كان يقتضي إعرابا فصرفته الواو عنه إلى النصب كقوله تعالى: ((أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء))[٤٢] على قراءة النصب الواو غير العاملة وأما غير العاملة فلها معان وهو أصلها هو العاطفة تشرك في الإعراب والحكم وهي لمطلق الجمع على الصحيح ولا تدل على إن الثاني بعد الأول بل قد يكون كذلك وقد يكون قبله وقد يكون معه [٤٣]

أما أول من استعمل هذا المصطلح فهو الخليل بن احمد الفراهيدي في كتابه العين في تفسير قوله عز وجل {إِنَّ لَكَ فِي اَلنَّهَارِ سَبْحاً طَوِيلاً }[٤٤] فقال: ((أي: فراغا للنوم...، ويكون السبح فراغا بالليل أيضا. سبحان الله: تنزيه لله عن كل ما لا ينبغي أن يوصف به، ونصبه في موضع فعل على معنى: تسبيحا لله، تريد: سبحت تسبيحا لله [أي: نزهته تنزيها]. ويقال: نصب " سبحان الله " على الصرف، وليس بذاك، والأول أجود))[٤٥]. وبقوله: ((ومن الصرف أيضا قول الله عز وجل: (بلى قادرين)[٤٦]، معناه: بلى نقدر، فصرف من الرفع إلى النصب))[٤٧] وقال: ((وقوله: (سلام قولا من رب رحيم)[٤٨]، نصب (قولا) على الصرف، أي يقولون قولا))[٤٩] وذهب بعضهم إلى أن الصرف ورد على لسان أبي عمرو و لربما كان هذا من آثاره [٥٠]

أما الفراء فهو أول من حدّ هذا المصطلح وعرفه حتى عُدَّ من اصطلاحاته وجاء ذلك في تفسير قوله تعالى {وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ } [٥١] فقال: ((إن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبا على ما يقول النحويون من الصرف ، فان قلت: وما الصرف ؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم [٥٢]

ألا ترى انه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمي صرفا إذ كان معطوفا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله.ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قوله: لو تركت

41 القصص:٧
42 البقرة: ٣٠
43 البرهان – الزركشي: ٤ / ٤٣٥
44 سورة المزمل الآية ٧
45 كتاب العين – الخليل بن احمد الفراهيدي: ٣ / ١٥١
46 القيامة: ٤
47 الجمل في النحو – الخليل: ٩٦
48 يس:٥٨
49 الجمل في النحو – الخليل: ٩٧
50 أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءات والنحو: ١٤٥ و:إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٢٥٥.
51 البقرة:٤٢
52 نسبه سيبويه للأخطل في الكتاب: ١ / ٤٢٤ وقيل لأبي الأسود الدولي ينظر:خزانة الأدب: ٨/ ٥٦٤.، ونسب للمتوكل الكناني، ينظر:معجم البلدان – ياقوت الحموي:٣٨٤/٧، والأغاني – لأبي الفرج الاصفهاني: ١١/ ٣٩،طبعة بولاق، والبيت من الأبيات الحكمية المشهورة وقبله

ابدأ بنفسك فأنهها عن غيها   فإذا انتهت فأنت حكيم

والأسد لأكلك، ولو خليت ورأيك لضللت. لما لم يحسن في الثاني أن تقول: لو تركت وترك رأيك لضللت ، تهيبوا أن يعطفوا حرفا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله. قال: فان العرب تجيز الرفع ، لو ترك عبد الله والأسد لأكله فهل يجوز في الأفاعيل التي نصبت بالواو على الصرف أن تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف ؟ قلت: نعم، العرب تقول: لست لأبي إن لم أقتلك أو تذهب نفسي، ويقولون: والله لا ضربنك أو تسبقني في الأرض فهذا مردود على أول الكلام، ومعناه الصرف، لأنه لا يجوز على الثاني إعادة الجزم بلم، ولا إعادة اليمين على والله لسبقني، فتجد ذلك إذا امتحنت الكلام و الصرف في غير (لا) كثير))[53]

وفي موضع آخر قال في تأويل قوله تعالى: { وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ } [54]((خفض الحسن (ويعلم الصابرين) يريد الجزم والقراء بعدُ تنصبه. وهو الذي يسميه النحويون الصرف، كقولك: (لم آته وأكرمه إلا واستخف بي) والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكرّ في العطف، فذلك الصرف. ويجوز فيه الإتباع، لأنه نسق في اللفظ، وينصب إذا كان ممتنعا أن يحدث فيهما ما احدث في أوله ألا ترى انك تقول: لست لأبي أن لم أقتلك أو أن لم تسبقني في الأرض. وكذلك يقولون: لا يسعني شيء ويضيق عنك، ولا تكرّ (لا في يضيق. فهذا تفسير الصرف)[55].

وتابعه المفسرون في استعمال هذا المصطلح بالمفهوم الذي ذكرنا ومنهم الطبري وزاده بيانا ووضوحا بحده له فقال: ((والصرف : أن يجتمع فعلان ببعض حروف النسق، وفي أوله ما لا يحسن إعادته مع حرف النسق، فينصب الذي بعد حرف العطف على الصرف، لأنه مصروف عن معنى الأول، ولكن يكون مع جحد أو استفهام أو نهي في أول الكلام، وذلك كقولهم: لا يسعني شئ ويضيق عنك، لان (لا) التي مع يسعني لا يحسن إعادتها مع قوله: ويضيق عنك، فلذلك نصب. والقراء في هذا الحرف على النصب))[56].

وورد عند الشيخ الطوسي بمعنى الصرف عن العطف في تأويل قوله تعالى: {أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ } [57] إذ قال: (((ويعلم الصابرين) نصب على الصرف عن العطف، إذ ليس المعنى على نفي الثاني و الأول، وإنما هو على نفي اجتماع الثاني والأول ، نحو قولهم: لا يسعني شيء ويعجز عنك. وقال الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم)) [58].

وقال ابن جرير: ((فنصب (تأتي) على التأويل الذي قلنا في قوله: (وتكتموا)، لأنه لم يرد لا تنه عن خلق ولا تأتي مثله، وإنما معناه: لا تنه عن خلق وان تأتي مثله فكان الأول نهيا والثاني خبراً ، فنصب الخبر إذا عطفه على غير شكله)) [59].

وورد هذا المصطلح عند الشيخ الطوسي في تأويل قوله تعالى: (وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) [٦٠] .فقال: ((وقوله (وتكتمون الحق) رفع، لأنه معطوف على قوله: (تلبسون) وكان

---

53 معاني القران – للفراء: ١ / ٣٤

54 آل عمران: ١٤٢

55 معاني القران – للفراء: ١ / ٣٤

56 جامع البيان – ابن جرير الطبري: ٤ / ١٤٥

57 آل عمران: ١٤٢

58 التبيان – للشيخ الطوسي: ٢/٤٩٨

59 جامع البيان: ١ / ٥٦٩ وينظر:معاني القرآن للفراء: ١ / ٣٣.

يجوز النصب، فتقول: وتكتموا الحق على الصرف، كما لو قلت لم تقوم وتقعد كان جائزا أي لم تجمع الفعلين وأنت مستغن باحدهما عن الاخر))٦١

أما الشيخ الطبرسي فقد ورد عنده بمعنى الصرف عن العطف في تأويل قوله تعالى: { وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ } ٦٢ إذ قال: (((ويعلم الصابرين) نصب على، اذ ليس المعنى على نفي الثاني و الأول، وإنما هو على نفي اجتماع الثاني والأول ، وتقديره: وأن يعلم فيكون منصوبا بإضمار أن، والمعنى: ولما يقع العلم بالجهاد والعلم بصبر الصابرين))٦٣ فنراه يجمع بين الرأيين النصب بأن المضمرة والعلة في ذلك ترك عطف الثاني على الأول واجتماعهما.

وورد عند القرطبي بمعنى الصرف من حال الجزم الى حال النصب في قوله: ((والنصب على الصرف، كقوله تعالى:: { وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ } ٦٤ صرف من حال الجزم إلى النصب استخفافا كراهية لتوالي الجزم، كقول النابغة:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والشهر الحرام
ويمسك بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام))٦٥

واستعمله الشوكاني بمعنى صرف العطف على اللفظ إلى العطف على المعنى في تفسير قوله تعالى: {وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ }٦٦ ((قرأ الجمهور بنصب يعلم قال الزجاج على الصرف قال ومعنى الصرف : صرف العطف على اللفظ إلى العطف على المعنى قال وذلك انه لما لم يحسن عطف ويعلم مجزوما على ما قبله إذ يكون المعنى إن يشأ يعلم عدل إلى العطف على مصدر الفعل الذي قبله ولا يأتي ذلك إلا بإضمار أن لتكون مع الفعل في تأويل اسم))٦٧

أما نحويو البصرة فلا يتفقون والكوفيين في علة نصب الفعل المضارع بالصرف، فلم يستسيغوا ذلك ومنهم سيبويه فذهب إلى أن الناصب للفعل بعد الواو هو (أن) المضمرة بعدها (٦٨)، وبين ذلك ابن يعيش بأنه منتصب بالفعل بواسطة واو المعية، أما الاخفش فيرى أن المفعول معه منتصب بالفعل مباشرة كانتصاب الظرف٦٩ ، ويرى الجرمي ان هذه الحروف هي الناصبة (٧٠). ويعني حروف العطف. (الفاء، والواو، وأو)، أي ناصبة بنفسها. وقال الفراء: الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف، أي أن المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعني فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف هاهنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى (أو) معنى النهاية أو الاستثناء . وقولهم في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، انه نصب

---

60 البقرة: ٤٢
61 التبيان – للشيخ الطوسي: ٤٩٨/٢
62 آل عمران: ١٤٢
63 مجمع البيان – للشيخ الطبرسي: ٤٠٢/٢
64 آل عمران: ١٤٢
65 تفسير القرطبي – للقرطبي: ٣٣/١٦
66 الشورى٣٥
67 فتح القدير – للشوكاني: ٥٣٩/٤
68 ينظر: الكتاب: ١ / ٢٤٧.
69 ينظر شرح المفصل: ٤٩/٢
70 ينظر: الإنصاف: ٢ / ٥٥٥.

على الصرف بمعنى قولهم: نصب على الخلاف، سواء. وكذا زعموا أن انتصاب الظرف في نحو: زيد عندك: على الخلاف[٧١]

ويرى ابن جني ان: ((قول البغداديين في قولهم: ما تأتينا فتحدثنا، تنصب الجواب على الصرف، كلام فيه إجمال بعضه صحيح وبعضه فاسد، أما الصحيح فقولهم الصرف أن يصرف الفعل الثاني عن معنى الفعل الأول، قال: وهذا معنى قولنا إن الفعل الثاني يخالف الأول، وأما انتصابه بالصرف فخطأ لأنه لا بد له من ناصب مقتض له لأن المعاني لا تنصب الأفعال وإنما ترفعها، قال: والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الاسم، وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى لمضارعة الفعل للاسم..))[٧٢].

ونخلص من كل ذلك إلى أن الصرف لا يكون إلا بأحد حروف النسق بناء على ما جاء في حد الفراء والطبري وسائر النحاة و المفسرين، فهو ليس كما ادعى عوض القوزي ومن تبعه انه يشبه الخروج لان الخروج حقا علة معنوية فلا عامل يعمل النصب في المنتصب على الخروج غير الخروج من المعنى الذي تقدم لتمام الكلام السابق عليه، فهو علة تعمل النصب كعلة الابتداء التي تعمل الرفع في المبتدأ، والصرف شرطه وجود احد حروف العطف مع جحد (نفي) أو استفهام يسبقه، أما الخلاف فهو يعمل عمل الخروج كعلة معنوية ويعمل عمل الصرف في الموضوعات التي اشترط النحاة فيها الواسطة كالاستثناء وكذلك يعمل في الموضوعات التي لم يشترط فيها واسطة فلا فرق في ذلك.

الخلاف

ذهب بعض الباحثين إلى أن الخلاف من الاصطلاحات التي تفرد بها الكوفيون[٧٣] ولم يعرفها البصريون[(٧٤)] وقد عد ذلك من ابتكارات الفراء[٧٥] والى جانب ذلك نسبوا له مصطلح (التفسير) على انه عبر بهما عن المفعول معه[(٧٦)] وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن الصرف سمي بالخلاف وهما واحد[٧٧] ، وقال في موضع آخر إن الصرف اخص من الخلاف [(٧٨)]، إلا أننا نجد مقالة الخليل في نصب المستثنى بـ (إلا) هي مبعث القول بالخلاف عند نحويي البصرة والكوفة والمفسرين ولكن بعضهم يرى أن الكوفيين رسموا له حدودا وطبقوه في موضوعات أخر[٧٩]، ولم نجد أحدا من النحويين والمفسرين المتقدمين قد استعمل مصطلح (الخلاف)، إلا الطبري ومن جاء بعده فقد استعمله الطبري عبارة تفسيرية ومثال ذلك نصبه (هدى) في قوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)[٨٠] فقال: ((إن (الم) إذا (ذلك الكتاب)، فلا شك أن هدى غير جائز حينئذ أن يكون خبراً لـ (ذلك)، بمعنى المرافع له، أو تابعا لموضع (لا ريب

---

71 ينظر: شرح الرضي على الكافية – رضي الدين الأستراباذي: ٤ / ٥٤

72 لسان العرب – ابن منظور: ٩ / ١٨٩

73 ينظر:معاني القرآن للفراء، ١/ ٣٤، ١١٥.

74 ينظر:الإنصاف: ٢/ ٢٩١.

75 ينظر:النزعة العقلية عند الفراء: ٧٠.

76 ينظر:معاني القرآن للفراء: ٤١٧ وينظر:المدارس النحوية (للسامرائي): ١٢٦.

77 ينظر:مدرسة الكوفة: ٢٩٥.

78 المصدر نفسه: ٣٠٩.

79 المصدر نفسه: ٢٩٤.

80 البقرة: ٢.

فيه)، لان موضعه حينئذ نصب لتمام الخبر قبله، وانقطاعه – بمخالفته إياه – عنه)) [٨١] ولم يرد ذكره عند الفراء في كتابه معاني القرآن وهذا ما أثبته صاحب المصطلح النحوي عند الفراء [٨٢].

ولم نجد أحدا من الباحثين قد أشار إلى موضع استعمال الفراء له في كتابه (معاني القرآن)، وأكثر الظن أن هذه التسمية جاءت من ترجمة المصطلح وتناقله بين النحاة بالمعنى الذي يحمله المصطلح لأن معناه في اللغة كما اشرنا سابقا انه مخالفة الثاني للأول بصرف معنى الثاني عن الأول، ومما يؤيد قولنا، قول الزجاجي: ((إنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعناه مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين، وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم والمعنى واحد.

لأننا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن الانباري فنحن إنما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم)) [٨٣].

وعلى كل حال فهو من المصطلحات التي نسبت للفراء على انه عبر به عن عامل النصب للفعل المضارع وهو نظير الصرف – المفعول معه عند البصريين – وذلك لأنه لا يحسن تكرير الفعل مع المفعول معه وأطلقه الكوفيون على العامل في الظرف الواقع خبرا [٨٤] قال الرضي الاسترابادي: ((وقولهم في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، انه نصب على الصرف بمعنى قولهم: نصب على الخلاف، سواء. وكذا زعموا أن انتصاب الظرف في نحو: زيد عندك: على الخلاف، كما مضى في باب المبتدأ، والظاهر من مذهبه أنه جعل الخلاف أمرا معنويا ناصبا، كما أن الابتداء)) [٨٥].

الذي وجدناه أن النصب على الخلاف من العلل المشتركة بين النحاة المتقدمين امثال الخليل وسيبويه والمبرد ونحويي الكوفة الفراء والمفسرين وقد بينا ذلك.

وقد فسر رضي الدين الاسترابادي معنى الخلاف وعلة النصب فيه والموضوعات التي يدخل فيها كعامل نصب ومنها الظرف بقوله: ((وقال الفراء: الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف، أي أن المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعني فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف هاهنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى (أو) معنى النهاية أو الاستثناء . وقولهم في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، انه نصب على الصرف بمعنى قولهم: نصب على الخلاف، سواء. وكذا زعموا أن انتصاب الظرف في نحو: زيد عندك: على الخلاف، كما مضى في باب المبتدأ، والظاهر من مذهبه أنه جعل الخلاف أمرا معنويا ناصبا، كما أن الابتداء عند أكثر النحويين: رافع، ولو أوجب الخلاف الانتصاب، لم يجز العطف في نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو، وجاءني زيد لا عمرو. ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل

---

81 ينظر:جامع البيان: ١/ ٢٣٠ – ٢٣٢، ينظر:الإنصاف: مسألة (٧٦).

82 ينظر:المصطلح النحوي عند الفراء: ١٠٠.

83 الإيضاح في علل النحويين: ١٣.

84 ينظر:أسرار العربية: ٧٤ و معجم المصطلحات النحوية والصرفية والعروض والقافية: ١٠٧

85 شرح الرضي على الكافية – رضي الدين الأستراباذي: ٤/ ٥٤

بأحد القبيلين، لأنه يقول: إن هذه الحروف بهذه المعاني مختصة بالمضارع، وأما قوله تعالى: { فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاء }[86]، فقليل، وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية))٨٧

وفي موضع آخر قال: ((وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف الواقع خبر المبتدأ. والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي. وقال الزجاج هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو، كأنك قلت: جاء البرد ولابس الطيالسة، أو صاحبها، وكذا في غيره. والإضمار خلاف الأصل. وقال عبد القاهر، هو منصوب بنفس الواو، والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى " مع " مطلقا، لنصبت في: كل رجل وضيعته، وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية، والواو في الأصل حرف فلا تحتمل النصب))[88]

نستنتج من كل ذلك إن الخلاف علة لنص الخبر إذا كان ظرفا، والمفعول معه، والفعل المضارع المقترن بفاء السبب، أو جاء بعد احد حروف النسق وقد سبق بجحد أو استفهام أو نهي،و افعل في التعجب

الخروج

واستعمل مصطلح (**الخروج**) بمعنى العلة الناصبة للاسم الذي ينتصب على المفعولية، ويرد مع الصرف والخلاف كونه علة النصب في المفاعيل واشباهها، ويرى بعض البصريين ان الخروج من الفعل واتصال الاسم بالكلام الذي قبله هو الناصب والخروج كما قال الزبيدي : ((عند أئمّة النّحو: هو النصب على المفعولية وهو عبارة البصريين، لأنهم يقولون في المفعول: هو منصوب على الخروج: أي خروجه عن طرفي الإسناد وعمدته، وهو كقولهم له: (فضلة) وهو محتاج إليه)) [89] وقد استعمل المفسرون مصطلح (الخروج) مع اغلب المنصوبات للعلة التي ذكرنا لخروجها عن الإسناد وعدم الإضافة [90] وزادوا عليها الخروج عن المعنى التام ؛ وهو من المصطلحات التي استعملها الكوفيون أيضا كالفراء [91] على انه علة معنوية واستعملوه أيضا بمعنى الصرف والخلاف)) [92] ، فهو يقابل الفضلة كما ذكرنا لان ((المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية)) [93] الا ان قلة استعماله من قبل نحويي البصرة وتركه عند المتأخرين منهم واستمرار نحاة الكوفة في استعماله جعل الباحثين يعدّنه من اصطلاحاتهم، واستعمله المفسرون في حديثهم عن الحال كما في تأويل قوله تعالى: (وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا) (٩٤). قال الطبري: ((نصب زهرة الحياة الدنيا على الخروج من الهاء التي في قوله: (به) من (متعنا به) كما يقال: مررت به الشريف الكريم، على فعل مررت، وكذلك قوله: (إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا تنصب على الفعل بمعنى: متعناهم به زهرة في الحياة الدنيا وزينة لهم فيها، وذكر الفراء أن بعض بني فقعس أنشده:

---

86 الروم٢٨

87 شرح الرضي على الكافية – رضي الدين الأستراباذي: ٤/ ٥٤

88 المصدر نفسه : ١ / ٥١٥

89 تاج العروس – الزبيدي، مادة (خرج): ٥/ ٥٢٢.

90 ينظر:في حركة التجديد والتيسير في العصر الحديث: ١١٥.

91 ينظر:معاني القرآن: ١/ ١٩٧، ٣ / ٢٠٨.

92 ينظر::مصطلح النحوي (عوض القوزي): ١٨٨.

93 التعريفات: ١٢١.

94 طه: ١٣١.

أبعد الذي بالسفح كواكب رهينة رمس من تراب وجندل

فذهب رهينة على الفعل من قوله: (أبعد الذي بالسفح) وهذا لا شك انه اضعف في العمل ناصبا من قوله: (متعنا به أزواجا منهم) لان العامل في الاسم وهو رهينة، حرف لا ناصب)) [95].

والشاهد في ذلك أن رهينة منصوب على البدل في محل المرور وهو قوله: (بالسفح) لان محله النصب على المفعولية. وفي قوله تعالى: (وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا) [96] ((قوله: (زهرة الحياة الدنيا): أي زينة الحياة الدنيا نصب زهرة الحياة الدنيا على الخروج من الهاء التي في قوله: (به) من (متعنا به)كما يقال: مررت به الشريف الكريم، فنصب الشريف الكريم على فعل مررت، وكذلك قوله: (إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا) تنصب على الفعل بمعنى: متعناهم به زهرة في الحياة الدنيا، وزينة لهم فيها وذكر الفراء أن بعض بني فقعس انشده:

أبعد الذي بالسفح سفح كواكب رهينة رمس من تراب وجندل [97]

فنصب رهينة على الفعل من قوله: (أبعد الذي بالسفح)، وهذا لا شك انه اضعف في العمل نصبا من قوله: (متعنا به أزواجا منهم)، لان العامل في الاسم وهو رهينة، حرف خافض لا ناصب)) [98].

والشاهد في ذلك: نصب رهينة على الخروج... كما نصب (زهرة الحياة الدنيا)

ومثال اخر في الحال في تأويل قوله تعالى: (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً) [99] فقال: ((فأما نصب (مباركا) فانه على الخروج من قوله: (وضع)، لأن في (وضع) ذكرا من (البيت) هو به مشغول وهو معرفة، و(مباركا) نكرة، لا يصلح أن يتبعه في الإعراب [100])). وهو متابع بذلك الفراء[101]. والذي نلاحظه مما سبق أن الخروج علة لنصب الاسم المبين ما قبله، وهذا ما ذهب إليه بعض الباحثين كأشارة القوزي إلى ذلك فانه يرى أن الصرف والخروج علتان معنويتان لهما المعنى نفسه، وهو الانتصاب بالخروج من الكلام السابق ومخالفته في المعنى، ولم يميز احد من الباحثين بين الصرف والخروج، ولكننا لمسنا فيما سبق من النصوص التي استعملها المفسرون والنحاة الاوائل في مصطلح (الصرف) ومصطلح (الخروج) مائزاً دقيقاً وهو اعتماد الأول الواسطة وعدم ذلك في الثاني أي الخروج.

فنجد (الخروج) ورد مع أغلب المنصوبات ومنها المصدر (المفعول المطلق) والحال والمفسر للفعل (المفعول لأجله) والمفعول فيه وكذلك في أشباه المفاعيل كالحال والتبيين (التمييز).

إذن فالخروج من الكلام التام أو معنى الكلام الذي قبله هو الناصب للاسم والذي عده النحويون فضلة، فقال المجاشعي: ((كل ما جاء بعد تمام الكلام فهو منصوب لأنه فضلة كما أن المفعول كذلك)) [102]. وعليه نرجح استعمال مصطلح (الخروج) كونه يعبر عن حقيقة العلة الناصبة للمنصوبات، ونخلص إلى إن

---

95 جامع البيان: ١٦ / ٢٣٥ – ٢٣٦.

96 طه: ١٣١.

97 البيت من شواهد الفراء في معاني القرآن:

98 جامع البيان: ١٦/ ٢٣٥ – ٢٣٦ وينظر:هامش(١)

99 آل عمران: ٩٦.

100 جامع البيان: ٧/ ٢٥

101 واستعمل الفراء هذا المصطلح بمعنى الحال ينظر:معاني الفراء: ١ / ١٥٤، ١٧١، ٣٦٥، ٢ / ١٩٨.

102 شرح عيون الأعراب: ١٧٦.

مصطلح الخروج ليس مصطلحا كوفيا كما ذهب إلى ذلك القوزي وغيره من الباحثين، فهو من اصطلاحات البصريين ولا يعني الصرف الذي يقابل المفعول معه عند البصريين فقط وإنما يشمل جميع المنصوبات.

وبين ابن عصفور في تعريفه للمفعول به علة النصب بقوله: ((هو فضلة انتصب بعد تمام الكلام يكون محلا للفعل خاصة نحو ضرب زيد عمراً لأن الفضلة مما يستغنى عنها والعمدة مما لا يستغنى عنها ألا ترى أنك تقول ضرب عمراً دون زيد لأن الفاعل لا يتم الكلام دونه فقولنا كل فضلة انتصب بعد تمام الكلام يدخل تحته جميع الفضلات)) (١٠٣).

وأُستعمل مصطلح (**الخروج**) في التأويل الآتي مبينا معناه وعلة النصب له وذلك في تأويل قوله تعالى: (آمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ) ١٠٤.: ((اختلف أهل العربية في المعنى الذي من اجله نصب قوله: (خيراً لكم) فقال بعض نحويي الكوفة:نصب خيراً على الخروج مما قبله من الكلام، لان ما قبله من الكلام قد تمَّ، وذلك قوله: (فآمنوا). وقال: قد سمعت العرب تفعل ذلك في كل خبر كان تاما، ثم اتصل به الكلام بعد تمامه، على نحو اتصال خير بما قبله. فتقول: (لتقومن خيراً لك))) ١٠٥.

وقوله تعالى: (كِتَاباً مُّؤَجَّلاً) ١٠٦: ((قال بعض نحويي الكوفة: في قوله: (وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله)، معناه: كتب الله آجال النفوس، ثم قيل: (كتابا مؤجلا) فأخرج قوله: (كتابا مؤجلاً)، نصبا من المعنى الذي في الكلام، إذ كان قوله: (ما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله)، وقد أدى عن معنى (كتب)، قال كذلك سائر ما في القرآن من نظائر ذلك فهو على هذا النحو.

وقال آخرون منهم: قول القائل: (زيد قائم حقاً)، بمعنى (أقول زيد قائم حقا)، لأن كل كلام (قول) فأدى (المقول)، عن (القول)، فخرج ما بعده منه كما تقول: (أقول قولاً حقا)، وكذلك (ظنًّا) و(يقيناً) وكذلك (وعد الله)، وما أشبه وقال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك عندي، إن كل ذلك منصوب على المصدر من معنى الكلام الذي قبله، لان في كل ما قبل المصادر التي مخالفة ألفاظهما قبلها من الكلام، والمعاني ألفاظ المصادر وان خالفها في اللفظ، فنصبها من معاني ما فيها دون ألفاظه))١٠٧.

وفي تأويل قوله تعالى: (وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم) ١٠٨.

قال: ((فإن قال قائل: فهل يجوز نصب (الوصية) [على الحال، بمعنى موصين] لهن وصية؟.

قيل: لا، لأن ذلك إنما كان يكون جائزاً لو تقدم (الوصية) من الكلام ما يصلح أن تكون الوصية خارجة منه، فأما ولم يتقدمه ما يحسن أن تكون منصوبة بخروجها منه، فغير جائز نصبها بذلك المعنى)) ١٠٩.

واستعمل المفسرون (الخروج من المقدار والتفسير له) علة لنصب التمييز ومثال ذلك ما جاء في تأويل قوله تعالى: (فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأرْضِ ذَهَباً) ١١٠ ((نصب قوله: (ذهبا) على الخروج من المقدار الذي قبله والتفسير منه، وهو قوله: (ملء الأرض)، كقول القائل: (عندي قدر زق سمنا وقدر رطل

---

103 شرح جمل الزجاجي: ١ / ١٦١.

104 النساء: ١٧.

105 جامع البيان: ٦٩/ ٤١٣

106 آل عمران: ١٤٥.

107 جامع البيان: ٧/ ٢٦١ – ٢٦٢

108 البقرة: ٢٤٠.

109 جامع البيان – الطبري:

110 آل عمران: ٩١.

عسلاً) فـــ (العسل) مبين به ما ذكر من المقدار، وهو نكرة منصوبة على التفسير للمقدار والخروج منه)) ١١١.

وقد وضح ذلك الطبري في احد تأويلاته وحديثه عن (المفعول المطلق) وذلك في تأويل قوله تعالى: (فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ) [١١٢]. بقوله: ((اختلف أهل العربية في المعنى الذي من اجله نصب قوله: (خيرا لكم). فقال بعض نحويي الكوفة: نصب (خيراً) على الخروج مما قبله من الكلام، لان ما قبله من الكلام قد تـم، وذلـك قوله: (فآمنوا). وقال: وقد سمعت ا لعرب تفعل في كل خبر كان تاما، ثم اتصل به كلام بعد تمامه، على نحو اتصال (خير) بما قبله، فتقول: (لتقومن خيرا لك))) [١١٣].

ومما سبق نخلص إلى أن مصطلح الخروج أكثر وضوحا عند المفسرين في الدلالـة علـى علـة المنصوبات، ولم نجد أحدا من الباحثين أشار إلى أن هذا من اصطلاحات البصريين وهو مرادف لمصـطلح الفضلة ومن خلال استعمال هذا المصطلح من قبل المفسرين اتضح لنا مفهومه ، وتبين انه أكثـر دقـة فـي التعبير عن مفهوم هذه العلة المعنوية الناصبة للأسماء من مصطلح النحاة البصريين (فضلة).

الفضلة

ومعناها في اللغة: ((الفضل الزيادة))[114]وقال ابن منظور: ((وقيل الصرف الزيادة والفضل))[115] أما في الاصطلاح فهو ((الاسم الذي لا يكون ركنا أساسيا في الجملة كالمفعول به والمفعول فيـه والمفعـول لأجله و المفعول معه والمفعول المطلق و الحال والتمييز والمستثنى غير المفرغ))[116] ،

ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم، لأنه بعد وقوعه في الكلام لابد أن يعرض فيه: إمـا معنـى كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة، فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هـي أخـف الحـروف، أعنـي الحركات وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه مـن المفاعيـل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التـي تلـي حروف الإضافة، أعني حروف الجر. وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها. ثم أريد أن يميز بعلامة، ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقـي من الحركات غير الكسر، فميز به، مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا إليـه معنى العمدة بحرف: معنى آخر منضما إلى المعنيين المذكورين علامته الجر، فـإن سـقط الحـرف ظهـر الإعراب المحلي في هذه الفضلة. [١١٧]

وعلم الفضلة أربعة، الفتحة والكسرة والالف والياء، نحو: رايت زيدا، ومسلمات، وأباك ومسلمين، ومسلمين، والنصب علامة الفضلات في الاصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز، والمستثنى،

---

111 جامع البيان: ٦/ ٥٨٦ وينظر:معاني القرآن للفراء: ١ / ٣٢٠.
112 النساء: ١٧٠.
113 جامع البيان: ٩/ ٤١٣
114 مجمل اللغة – ابن فارس: ٥٦٩
115 لسان العرب – ابن منظور: ٩ /١٨٩
116 معجم المصطلحات النحوية والصرفية والعروض والقافية – محمد إبراهيم عبادة: ١٩٥
117 ينظر: شرح الرضي على الكافية – رضي الدين الأستراباذي: ١ / ٦٢

وأما سائر المنصوبات فعمد، شبهت بالفضلات كاسم " إن " واسم " لا " التبرئة، وخبر " ما " الحجازية، وخبر كان وأخواتها، وخبر " ما " الحجازية، وخبر كان وأخواتها [١١٨].

وبين الاشموني مفهوم الفضلة بقوله: ((المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هوهو ، وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا مسد عمدة ، كضربي العبد مسيئا، أو لتوقف المعنى عليه ، كقوله:

إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء [١١٩]

أما مفهوم هذا المصطلح عند النحاة المتأخرين فهو الكلام الذي لا يدخل في الإسناد فيعد فضلة لعدم أهميته في تـأليف الجملة حسب ما ذهب إليه الكثير من النحاة والحقيقة خلاف ذلك وعليه حاول بعضهم أن يصحح هذه التسمية وباقتراح مصطلحات أُخر مثل: (متعلقات الفعل) لان المنصوبات يتعلق معناهـا بالفعـل غالبا ، أو تسميتها بـ (التكملات)[١٢٠] إلا انني ارى الرجوع إلى استعمال مصطلح (الخروج) افضل واكثر دقة من هذه العبارات

نتائج البحث

١. وثبت لنا أن مصطلح (الصرف، والخلاف، والخروج)من اصطلاحات البصريين واستعملها الكوفيون وذلك من خلال ما رواه المفسرون عن نحويي كلا المذهبين.
٢. يمكن ان نعدّ استعمال المصطلح النحوي عند المفسرين يمثل مرحلة تطور مهمة في حركة التيسير النحوي فقد حاول المفسرون رفع التعقيدات و الغموض الذي كان يحيط المصطلحات النحوية التي استعملها النحويون المتقدمون من خلال الجمع و الموازنة بين المصطلحات لكلا المذهبين البصري و الكوفي تقريبا و توضيحا لمفاهيم المصطلحات و معانيها.
٣. وخلص البحث إلى أن مصطلح الخروج أكثر وضوحا عند المفسرين في الدلالة على علة النصب، ولم نجد أحدا من الباحثين أشار إلى أن هذا من اصطلاحات البصريين وهو مرادف لمصطلح الفضلة ومن خلال استعمال هذا المصطلح من قبل المفسرين اتضح لنا مفهومه ، وتبين انه أكثر دقة في التعبير عن مفهوم هذه العلة المعنوية الناصبة للأسماء من مصطلح النحاة البصريين (فضلة).
٤. أن الصرف لا يكون إلا بأحد حروف النسق بناء على ما جاء في حد الفراء والطبري وسائر النحاة و المفسرين، فهو ليس كما ادعى عوض القوزي ومن تبعه انه يشبه الخروج لان الخروج حقا علة معنوية فلا عامل يعمل النصب في المنتصب على الخروج غير الخروج من المعنى الذي تقدم لتمام الكلام السابق عليه، فهو علة تعمل النصب كعلة الابتداء التي تعمل الرفع في المبتدأ، والصرف شرطه وجود احد حروف العطف مع جحد (نفي) أو استفهام يسبقه، أما الخلاف فهو يعمل عمل الخروج كعلة معنوية ويعمل عمل الصرف في الموضوعات التي اشترط النحاة فيها الواسطة كالاستثناء وكذلك يعمل في الموضوعات التي لم يشترط فيها واسطة فلا فرق في ذلك.
٥. تضمنت التفاسير حدود وتعريفات لكثير من المصطلحات النحوية كان أبرزها الصرف و الخلاف و الخروج وغيرها الكثير.

118 شرح الرضي على الكافية – رضي الدين الأستراباذي: ١/ ٢٩٤

119 حاشية الصبان على شرح الاشموني: ٢/ ١٦٩

120 ينظر:اقتراحات الجنة التحضيرية التي الفتها وزارة المعارف في مصر ، النحو والصرف وينظر:في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٩

٦. كانت التفاسير مصدر مهم لاراء النحاة المتقدمين وما استعملوه من مصطلحات نحوية و بالخصوص النحو الكوفي التي لم تصلنا كتبهم فحفظت لنا هذه الثروة العلمية من الضياع.

٧. كان المفسرون من الدقة في نقل الآراء و المصطلحات النحوية وذلك يعود لتشددهم في رواية أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام وتعاملهم مع نصوص مقدسة.

٨. العلة الحقيقية عند النحويين الأوائل والمفسرين لنصب المفاعيل واشباهها هو الخلاف او الخروج لكن من جاء بعدهم اتخذ مذهبا جديدا خاضعا للقياس والفلسفة والاهتمام بالعامل وترك المعنى الحقيقي للنحو العربي فتركوا هذه المصطلحات اكثر اختصارا للتعبير عن موضوعات النحو.

٩. بين البحث ان المصطلحات الكوفية كانت عبارات تفسيرية للمواضع الإعرابية كما تبين ان المصطلح الذي استعمله الكوفيون أبين وأكثر دقة من المصطلح البصري، فهو الصق بالمعنى الحقيقي المعجمي من المصطلح البصري الذي يميل بطبيعته إلى الفلسفة و ألفاظ المتكلمين وأهل المنطق، موجداً المناسبة بين تلك المصطلحات المشاركة و المشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي واتضح لنا أن المصطلح الكوفي اخص من المصطلح البصري.

مصادر البحث

القران الكريم

أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنحو، د.زهير غازي زاهد، مطبعة جامعة البصرة-١٩٨٧م.

اسرار العربية، ابو البركات الانباري، عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)،تحقيق:د.عبد الحسين ألفتلي،ط(٢)،مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م ـومط،النعمان النجف الاشرف،١٩٧٣م.

اعراب القرآن الكريم ابو جعفر النحاس احمد بن محمد بن اسماعيل (٣٣٨هـ)،تحقيق:د.زهير غازي زاهد،ط(٢)،مطبعة عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٣م.

الاغاني لابي الفرج الاصفهاني علي بن الحسين (٣٥٦هـ)، شرحه وكتب هوامشه د. يوسف علي طويل، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ،١٩٨٦م.

الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابي سعيد بن الأنباري(ت٥٧٧)،تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد،ط(٤)،مط،السعادة،مصر، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م

ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ابو بكر محمد بن القاسم بن بشار الانباري النحوي(٣٢٨هـ)،تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبوعات مجمع اللغة العربية،دمق ١٣٩١هـ ـ١٩٧١م.

الايضاح في علل النحو، ابو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق:مازن المبارك، مطبعة المدني بمصر ١٣٧٨هـ،١٩٥٩م.

البحث النحوي عند الاصوليين،د. مصطفى جمال الدين،دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م.

البرهان في علوم القران، محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، ط ١، دار احياء الكتب العربية، ١٩٥٨م.

تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد مرتضى الحسيني الزبيدي

التبيان في تفسير القران، الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ)تحقيق: احمد شوقي الامين، واحمد حبيب قصير العاملي، مطبعة النعمان، النجف الاشرف ١٩٦٣م.

التعريفات،السيد الشريف ابي الحسن الجرجاني (ت٤٧٠هـ)،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م.

جامع البيان عن تأويل أي القرآن ابوجعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ).ط (٢)الباب الحلبي

الجمل في النحو، الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق:د. فخر الدين صالح قباوة، الطبعة الخامسة ،١٩٩٥م.

حاشية الصبان على شرح الاشموني لالفية ابن مالك، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

حروف المعاني ابو القاسم محمد بن اسحاق الزجاجي(ت٣٣هـ)،تحقيق:علي توفيق الحمد،ط(٢) مؤسسة الرسالة،دار الامل ١٤٠٦هت ـ١٩٨٦م.

خزانة الأدب والباب لسان العرب،عبد القادر ابن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، ط(٢)القاهرة ١٩٨٩م.

شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ابو الحسن علي نور الدين محمد الاشموني (ت٩٢٩هـ)،تحقيق:محمد محي الدين،ط (٢)،مط:البابي الحلبي،مصر ١٣٥٨هـ ـ١٩٣٩م.

شرح الكافية في النحو رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، تحقيق:يوسف حسن عمر،مط دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان

شرح المفصل،ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)،عالم الكتب بيروت.

شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي(ت٦٦٩هـ)،تحقيق:د.صاحب ابو جناح،طبع بمطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل ١٩٨٠هـ ـ ١٩٨١م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،ابو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف ابن هاشم الانصاري المصري،(ت٧٦١هـ)، تحقيق محي الدين عبد الحميد ط(٤)،مط:

شرح عيون الاعراب،الأمام ابي الحسن علي بن فضال المجاشعي(ت٤٧٩هـ)،حققه وقدم له:د.حنا جميل حداد،مكتبة المنار الاردنية،ط(١)،١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

شرح قطر الندى وبل الصدى،ابو محمد جمال الدين ابن هشام الانصاري(ت٧٦١هـ)،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط(١١)،دار احياء التراث العربي، مط السعادة،مصر ١٩٦٣م.

الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٧٣هـ)، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي – القاهرة.

العين،الخليل بن ابي عبد الرحمن بن احمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)،تحقيق:د.مهدي المخزومي و د.ابراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد،١٩٨٠ـ١٩٨٦م.

الفروق اللغوية – ابو هلال العسكري (ت٣٩٠هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١ه، ١٩٨١م.

الفهرست،ابن النديم،محمد بن اسحاق(ت٢٨٥هـ)،تحقيق: الدكتورة ناهد عباس عثمان،ط(١)دار قطري بن الفيحاء،١٩٨٥م.

في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط ٢، دار الرائد العربي – بيروت ١٩٨٦م.

في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث،د.نعمة رحيم العزاوي،دار الشؤون الثقافية،بغداد،١٩٩٥.

الكتاب، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة،ط (٣)،١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.

لسان العرب – ابو الفضل جمال تادين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر ــ بيروت، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.

مجمع البيان للسيخ ابي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق السيد هاشم الرسول المحلاتي و السيد فضل الله اليزدي الطباطبائي،ط ١، دار المعرفة،بيروت لبنان ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

مجمل اللغة، احمد بن فارس بن زكريا الرازي(ت٣٩٥هـ) تحقيق:شهاب الدين ابو عمرو، دار الفكر بيروت لبنان ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

المدارس النحوية اسطورة وواقع،د.ابراهيم السامرائي،دار الفكر،عمان ١٣٠٧هـ ــ١٩٨٧م.

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،د.مهدي المخزومي،ط(٣)،دار الرائد العربي بيروت، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.

المصطلح الفلسفي، عبد الامير الاعسم، مكتبة النهضة العربية، بغداد ١٩٨٤م.

المصطلح الكوفي،د. محيي الدين توفيق ابراهيم مجلة كلية التربية جامعة الموصل عدد (١) ١٩٧٩م.

المصطلح النحو عند الفراء،حسن اسعد محمد، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة الموصل.

المصطلح النحو في كتاب سيبويه، صباح هادي رسالة ماجستير مقدمة لكلية التربية الجامعة المستنصرية/٢٠٠٠م.

المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري عوض حمد القوزي شوكة الطباعة السعودية في الرياض ١٤١٠هـ ــ ١٩٨١م.

معاني القرآن، الفراء ابو زكريا تحقيق: محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتيــ عالم الكتب بيروت ــ ط(٣) ١٢٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.

معجم المصطلحات النحوية والصرفية والعروض والقافية ، محمد ابراهيم عبادة

مغني اللبيب عن كتب الاعاريب،ابو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الانصاري حققه وفصله محمد محي الدين عبد الحميد ــ دار الكتب العربي ــ بيروت.

المقتضب، المبرد ابو العباس بن يزيد، تحقيق:محمد عبد الخالق عظيمة عالم الكتب بيروت،دت

مقدمة في المصطلح،د. علي القاسمي دائرة الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٥م.

مقدمة في النحو، خلف الاحمر، تحقيق: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والارشاد القوميــ دمش.

النزعة العقلية في الدراسات اللغوية عند الفراء، البكري مجيد جابرــ بغداد مستنصرية ــ ١٩٩٨م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق ونشر: د.عبد العال سالم مكرم ــدار البحوث العلمية والتوزيع،الكويت١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.

الوضع والاصطلاح في النظرية اللغوية العربية (رسالة دكتوراه).